وَعُلِمَ أيضًا بِالْعَقْلِ أَنَّ كُلَّ مَوْجُودَيْنِ قَائِمَيْنِ بِأَنْفُسِهِمَا فَلَا بُدَّ بَيْنَهُمَا مِنْ قَدْرٍ مُشْتَرَكٍ، كَاتِّفَاقِهِمَا فِي مُسَمَّى الْوُجُودِ وَالْقِيَامِ بِالنَّفْسِ[١].

وَالذَّاتِ وَنَحْوِ ذَلِكَ[٢].

فَإِنَّ نَفْيَ ذَلِكَ يَقْتَضِي التَّعْطِيلَ الْمَحْضَ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ خَصَائِصِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ[٣].

فالمهم: أن الجمعَ بين النَّقِيضَينِ لا يمْكِنُ أن يكون كلٌّ من الاثْنَيْنِ واجبًا بنَفْسِهِ، هذا مستحيل أن يكون كلٌّ منْهُما واجبَ الوُجود بنفسِه، هذا تناقُضٌ؛ لأنَّه واجبُ الوُجودِ لَا بُدَّ أن يقابِلَه جائزُ الوجوبِ، أما واجبانِ قديمانِ فهذا شيءٌ مُمْتَنِعٌ؛ لأنَّه جَمَعَ بين النَّقِيضَينِ.

[١] أليسا مَوْجُودَينِ؟ إذن اشْتَرَكا في الوُجودِ، لكن هل يلْزَمُ من اشتراكهما في الوُجودِ تَساويهما فيه؟

الجوَاب: لا، قد يكون هذا مَوْجُودًا واجبَ الوُجودِ، والثَّاني مَوْجُودًا جائزَ الوُجودِ، اشتركا أيضًا في القيامِ بالنَّفْسِ أليس كل منهما قائمًا بنفْسِهِ؟ لكن بينهما فرْقٌ، أحدُهُما قائمٌ بنَفْسِهِ استِقْلالًا والثَّاني قائم بنَفسِه بإقامَةِ غيرِهِ لَهُ.

[٢] ومعْنَى الذَّاتِ: أن كُلَّ شَيئينِ قائِمَينِ بأنفُسِهما فكلٌّ منْهُما ذاتٌ، فإذن: لَا بُدَّ بضرورةِ العقْلِ من تَساوِي كلِّ شيئينِ مَوْجُودين في الأصلِ المشتَرَكِ بينهما، وهو: الوُجودُ والقِيامُ بالنفْسِ والذَّاتِ والاتصافِ بالصِّفَاتِ، وما أشبَه ذلِكَ.

[٣] والعياذُ باللهِ يقُولُونَ: نفْيُ الصِّفَات من تَوحيدِ الله لا يَتِمُّ التَّوْحِيدُ إلا بنَفْي الصِّفَاتِ؛ لأنَّه مرَّ علينا قاعِدَةُ الجهْمِيَّةِ والمعتزلةِ: أن إثباتَ الصِّفَاتِ يستَلْزِمُ التَّشْبِيهَ،

.....

والتَّشْبِيهُ تشْريكٌ بين الخَالِق والمَخْلُوق في هذه الصِّفَةِ، فيلزم- على قولهم- أن مِنْ شرطِ التَّوْحِيد نفيُ الصِّفَاتِ.

تقدَّم أن المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قالَ: إنه لا يُوجَدُ في مقالاتِ أحَدٍ من النَّاسِ إثباتُ خالِقَيْن للعالَمِ متَساوِيَينِ في جميع الصِّفَات.

وسبق أن قال: إن النُّظَّارَ من المتكلمين وغيرهم يرون أن التَّوْحِيدَ:

أولًا: أن الله تعالى واحدٌ في ذَاتِهِ؛ لا قَسِيمَ له، بمعْنَى أنه لا ينقَسِمُ.

ثانيًا: واحدٌ في صِفاتِهِ لا شَبِيهَ لَهُ.

ثالثًا: واحد في أفعاله لا شريكَ له، ويرون أن هذا هُو غايَةُ التَّوْحِيد،

وقال المؤلِّفُ عنهم: إن أشهَرَ أنواعِ التَّوْحِيدِ عندَهُم هو النوع الثَّالثُ؛ أي: أنه واحد في أفعاله لا شريكَ له.

وبيَّن المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه لم يقُلْ أحدٌ من الخَلْقِ أن اللهَ تعالى له مشارِكٌ في أفعَالِهِ مسَاوٍ له من كلِّ وجْهٍ أبدًا، وأن هذا التَّوْحِيدَ الَّذي قالُوه هو والتَّوْحِيد الَّذي قالَهُ المُشْرِكُونَ على حدٍّ سواءٍ؛ فإن المشركِينَ الَّذين يعبُدونَ مع الله غيرَهُ لا يُنازِعُون هؤُلاءِ في قولِهِمْ: إن الله واحِدٌ في أفعالِهِ لا شريكَ له، بل هم يقُولُونَ- أي: المشركون-: إن اللهَ واحِدٌ في أفعالِهِ لا شريكَ له.

وبينَّا أن هذه الأنواعَ الثَّلاثةَ عندَهُم قد نقَص منها نَوْعٌ مهِمٌّ؛ وهو توحيدُ الأُلوهيةِ فإنهم لم يقُولُوا: وواحد في أُلوهيَّته لا شَرِيكَ له، وإنما مَعْنى الإله عندَهُم: هو القادِرُ على الاختراع.

.....

ثم ذكرَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد هذا أن هذا التَّوْحِيدَ بجَميعِ أنواعِهِ فيه نَقْصٌ، فسيأتي أن قولَهم: واحدٌ في ذاتِه لا قِسَيمَ له. أنهم يُريدُونَ بذلك نَفْي الصِّفَات الخبَرِيَّةِ، بمعْنَى: أن الله ليس لَهُ يَدٌ، ولا وجه، ولا عينٌ وما أشْبَه ذَلِك.

نقول: لو كان له هكَذا لكان له قَسِيمٌ، وكان يتَجَزَّأُ ويتَقَسَّمُ من أقسامٍ وأجزَاءٍ، فجعلوا هذا التَّوْحِيدَ يتضمَّنُ إنكارَ الصِّفَات الَّتي وَصَف الله بها نفْسَهُ، كذَلِك واحدٌ في صفاتِهِ لا شَبيهَ له هذا أيضًا قاصِرٌ؛ لأنَّ كلمة: (لَا شَبِيهَ له) المعتَزِلَةُ يُنكرون الصِّفَات ويقول: إن هذا تَوحيدٌ، لا يقُولُونَ هذا توحيد؛ لأننا لو أثْبَتْنَا الصِّفَاتِ لشبَّهنا الله بخلقِهِ، واللهُ تعالى واحِدٌ في صفاتِهِ لا شبيهَ لَه.

فتبين أيضًا أن هذا التَّوْحِيدَ مُجْمَلٌ فيه حَقٌّ وباطِلٌ؛ لأنَّهم إن أرادُوا لا شبيهَ مُطْلَقَ المشابهَةِ، فهذا ليس بصحيح ما من مَوْجُودين- كما قال المُؤلِّف- إلا وبينَهُما اشتراك في مُطْلَقِ الصِّفَةِ كالوُجودِ والذَّاتِ والقيام بالنفس، وما أشبه ذَلِك.

لو أرادوا: لا شَبِيهَ له المشابَهَة المطْلَقَة. هذا أيضًا خطأٌ؛ لأنَّه ما مِن أحد يقولُ: إنَّ اللهَ تعالى له شَبِيهٌ مُشَابَهَةٌ مطْلَقَةٌ، فتبين أيضًا أن هذا التَّعريفَ بالتَّوْحِيد ناقِصٌ، واحدٌ في أفعالِه لا شريكَ له.

المُؤلِّف أيضًا سيَنْتَقِدُهم على هذا الإطلاقِ والإجْمالِ؛ لأنَّهم يقُولُونَ: ما من أحد يقول: إن لله مُشارِكٌ في أفعالِه مسَاويًا له من كُلِّ وجْهٍ أبدًا، حتى القدرِيَّةُ الَّذين يقُولُونَ: إن العبدَ يخلُقُ فِعْلَه، وأن الله لم يخلُقْ فِعْلَ العبد، لا يَرَوْنَ أن العبد مُستَقِلٌّ ومشارك، يَرَوْنَ أن الله خالِقٌ للعَبدِ وخالِقٌ لقُدْرَتِهِ الَّتي مكَّنته من الفِعْلِ.

ثُمَّ إنَّ الجَهْمِيَّة مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ أَدْرَجُوا نَفْيَ الصِّفَاتِ فِي مُسَمَّى التَّوْحِيدِ، فَصَارَ مَنْ قَالَ: إنَّ للهِ عِلْمًا أَوْ قُدْرَةً، أَوْ إنَّهُ يُرَى فِي الْآخِرَةِ، أَوْ إنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، يَقُولُونَ: إنَّهُ مُشَبِّهٌ لَيْسَ بِمُوَحِّدٍ[١].

وَزَادَ عَلَيْهِمْ غُلَاةُ الْفَلَاسِفَةِ وَالْقَرَامِطَةِ فَنَفَوْا أَسْمَاءَهُ الحُسْنَى وَقَالُوا: مَنْ قَالَ: إنَّ اللهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ عَزِيزٌ حَكِيمٌ، فَهُوَ مُشَبِّهٌ لَيْسَ بِمُوَحِّدٍ.

وَزَادَ عَلَيْهِمْ غُلَاةُ الْغُلَاةِ وَقَالُوا: لَا يُوصَفُ بِالنَّفْيِ وَلَا الإثْبَاتِ؛ لِأَنَّ فِي كُلٍّ مِنْهُمَا تَشْبِيهًا لَهُ. وَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ وَقَعُوا مِنْ جِنْسِ التَّشْبِيهِ فِيمَا هُوَ شَرٌّ مِمَّا فَرُّوا مِنْهُ، فَإِنَّهُمْ شَبَّهُوهُ بِالْمُمْتَنعاتِ وَالمَعْدُوماتِ وَالجَمَادَاتِ، فِرَارًا مِنْ تَشْبِيهِهِمْ -بِزَعْمِهِمْ- لَهُ بِالْأَحْيَاءِ[٢].

---

[١] صارَ قولـهُمْ واحِدًا في صِفاتِهِ لا شَبِيهَ له، بهذا الإجمال يتوصَّلُ به إلى نفي الصِّفَاتِ.

حتى الأشَاعِرَةُ الَّذين أنكَرُوا بعض الصِّفَاتِ يقُولونَ: إنَّ نفْي الصِّفَاتِ الَّتي نَفَيْناهَـا ليس تَوحِيدًا، ثـم الَّذين أنكَـرُوا الصِّفَات وأثْبَتُوا الأسْـماءَ مثلَ الجهميَّةِ والمعتزِلَةِ يقُولُونَ: إن نفْـي الصِّفَاتِ وإثباتَ الأسْماءِ توحيدٌ، ثم إن الَّذين أنكَـرُوا حتى الأسْماءَ مثل غُلاةِ الفلاسِفَـةِ والقرامِطَةِ وشِبْهم يقُولُـونَ: إنَّ نَفْيَنَا للأسْماءِ والصِّفَاتِ توحيدٌ.

[٢] ثم غُلاةُ الغُلاةِ الَّذين أنكروا وَصْفَه بالإثْبَات وبالنَّفْي يقُولُونَ: إن هذا هو التَّوْحِيدُ؛ لأنَّ إثباتَ ذَلِك تَشْبِيهٌ، والتشبيهُ يُنافي التَّوْحِيدَ؛ لأنَّه واحِد في صفاتِهِ لا شبيهَ له.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ الثَّابِتَةَ للهِ لَا تَثْبُتُ لَهُ عَلَى حَدِّ مَا يَثْبُتُ لِمَخْلُوقٍ أَصْلًا، وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي أَفْعَالِهِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ إِثْبَاتِ الذَّاتِ وَإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ؛ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي إِثْبَاتِ الذَّاتِ إِثْبَاتُ مُمَاثَلَةٍ لِلذَّوَاتِ لَمْ يَكُنْ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ إِثْبَاتُ مُمَاثَلَةٍ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَصَارَ هَؤُلَاءِ الجَهْمِيَّةُ المُعَطِّلَةُ يَجْعَلُونَ هَذَا تَوْحِيدًا؛ وَيَجْعَلُونَ مُقَابِلَ ذَلِكَ تَشْبِيهًا، وَيُسَمُّونَ أَنْفُسَهُم المُوَحِّدِينَ.

وَكَذَلِكَ «النَّوْعُ الثَّالِثُ» وَهُوَ قَوْلُهُمْ: هُوَ وَاحِدٌ لَا قَسِيمَ لَهُ فِي ذَاتِهِ[1].

فتبيَّنَ الآن أن التعريفَ الثَّانِي الَّذي هو قولهُم: واحدٌ في صِفَاتِهِ لا شبيهَ له، أنه على إجمالِهِ فيه حقٌّ وباطِلٌ، وهذه المناقَشَةُ من المُؤلِّف قويَّةٌ جِدًّا، وهكَذا يجِبُ علينَا أن لا نغتَرَّ بظاهرِ اللفْظِ؛ لأننا إذا قَرَأْنَا أقسام التَّوْحِيد عند هؤُلاءِ النُّظَّارِ نظُنُّ هذا غايةَ التَّوْحِيد، وهذا القِمَّةَ، لكن عندما نُناقِشُ ونعرفُ ما يريدُ هؤُلاءِ نعْرِفُ المقصودَ.

فالحاصل: أنه يجِبُ عَلَيْنا أن نعرِفَ كيف نُبطِل هذا التَّعرِيفَ بالتَّوْحِيد عند هؤُلاءِ النُّظَّارِ.

[١] كلامُ المؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بدأهُ مِنَ الآخرِ؛ يعني:

ردَّ أولًا على قولِهِمْ: (واحِدٌ في أفعَالِهِ لَا شَرِيكَ لَهُ).

ثم ردَّ على قولهم: (واحِدٌ في صفاتِهِ لا شَبيهَ لهُ).

ثُمَّ ردَّ على (واحدٍ لا قسيمَ له في ذلِكَ)، فجعل النوع الأوَّلَ عند الردِّ جعله النوعَ الثَّالث يُسَمُّون هذا لفًّا ونشْرًا مشَوَّشًا يعني: غيرَ مرتَّبٍ.

أَوْ لَا جُزْءَ لَهُ أَوْ لَا بَعْضَ لَهُ؛ لَفْظٌ مُجْمَلٌ، فَإِنَّ الله -سُبْحَانَهُ- أَحَدٌ صَمَدٌ، لَـمْ يَلِدْ وَلَـمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ؛ فَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَفَرَّقَ، أَوْ يَتَحَيَّزَ[١]، أَوْ يَكُونَ قَدْ رُكِّبَ مِنْ أَجْزَاءٍ[٢]؛ لَكِنَّهُمْ يُدْرِجُونَ فِي هَذَا اللَّفْظِ نَفْيَ عُلُوِّهِ عَلَى عَرْشِهِ، وَمُبَايَنَتِهُ لِخَلْقِهِ، وَامْتِيَازِهُ عَنْهُمْ.

---

[١] التحيُّز ممنُوعٌ، فلا يُمْكِنُ أن يَصِفَهُ بفوقِ العَالَمِ، ولا ينَحَازَ عن المَخْلُوقاتِ، وما أشبهَ ذلِكَ.

[٢] كذَلِك أيضًا يُنْكِرُونَ اليدَ والوجْهَ والعَينَ بحُجَّة أن هذه أجزاءٌ، وأن التَّوْحِيدَ هو أن تُوحِّدَ اللهَ في ذاتِه فتقولُ: لا قسيمَ له، ويجعلون هذا من التَّقْسيمِ، فصَارُوا في الحقيقةِ يريدُونَ بهذه الكلماتِ المجْمَلَةِ معنًى باطلًا، ويجبُ هنا أن نُلاحِظَ أنهم يَدُسُّونَ السُّمَّ في الدَّسمِ.

يقُولُونَ مثلًا: سبحانَ من تَنزَّهَ عن الفَحشاءِ. ما مَعنى هذا؟

يقول الله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف:٢٨]، فأنت عندما تَقُولُ هذه الكلمة تقول: هذه طَيِّبة، لكن هم يُرِيدُونَ بقولِهِمْ: سبحانَ من تَنَزَّهَ عن الفحشاءِ. أن أفعال العبادِ ليْستْ مخلُوقَةً لله؛ لأنَّ أفعالَ العبادِ تَتَضَمَّنُ الفحشاءَ، كذا يقُولُونَ: سبحان من تنزَّه عن الأبعَاضِ والأعْراضِ والأغراض -بِالْغَيْن-.

هذه كلمات مُجملة ظاهِرُها حسَنٌ، لكن يُريدونَ بمن تنزَّه عن الأبعَاضِ؛ يعني: أنه ليسَ له وجهٌ ولا يَدٌ ولا عَيْنٌ، والأعراض يعني: لا يغْضَبُ ولا يُحبُّ ولا يَرْضَى ولا يَكرَهُ؛ لأنَّ هذه صِفَات عرَضِيّة، والأعراض يعني: الحِكمة، إن الله ليس بحكِيمٍ بزعْمِهم.

وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ المَعَانِي المُسْتَلْزِمَةِ لِنَفْيِهِ وَتَعْطِيلِهِ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ مِنَ التَّوْحِيدِ.

فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ مَا يُسَمُّونَهُ تَوْحِيدًا فِيهِ مَا هُوَ حَقٌّ، وَفِيهِ مَا هُوَ بَاطِلٌ، وَلَوْ كَانَ جَمِيعُهُ حَقًّا[١].

فَإِنَّ المُشْرِكِينَ إِذَا أَقَرُّوا بِذَلِكَ كُلِّهِ لَمْ يَخْرُجُوا مِن الشِّرْكِ الَّذِي وَصَفَهُمْ بِهِ فِي الْقُرْآنِ وَقَاتَلَهُمْ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَعْتَرِفُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ[٢].

قلنا قبل ذَلِك: إنَّ التَّوْحِيد في أقْسامِهِ ليس فيه إلا نَقْصُ توحيدِ الألوهِيَّةِ، تبين الآنَ أن كُلَّهُ نقْصٌ، تبَيَّنَ بعد مناقشة المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لَهُ بأنه يَعْلَمُ خبَاياهُمْ، تبَيَّنَ أنه كلَّهُ نقْصٌ؛ لأنَّهم يُريدُونَ بهذا اللفْظِ المجمل معانيَ باطلةً.

ولاحظوا ما يترَتَّبُ أو ما يُعارَض به كلُّ واحد من هذه الأقسَامِ الثَّلاثة؛ لأنَّ هذا مُهِمٌّ جدًّا، يعني: الأسئلة أو الاعتراضَ الَّذي يُمكن أن يُورَدَ على كل قِسْم من هذه الأقسامِ، ما يُورَدُ على قولهم: (في أفعَالِه لا شَريكَ له)، وما يورَدُ على قولهم: (في صِفاتِهِ لا شبيهَ له)، وأن منهم من جَعَلَ إنكارَ الصِّفَات من التَّوْحِيد، وما يرِدُ على قولِهِمْ: واحدٌ في ذاتِهِ لا قَسِيمَ لَهُ.

[١] يعني: لو قُدِّر أنهم أرَادُوا في ظاهِره معنَاهُ الحقِيقِيَّ، مع أنهم لا يُريدُونَ هذا كما سبق، لكن لو فُرِضَ أنهم أرادوا المعْنَى الحقِيقِيَّ المتبادَرَ مِنْ هذا اللفْظِ فهو حَقٌّ، فإن المشركِينَ إذا أقرُّوا بهذه الأشياء، هل يكونُونَ موحِّدِينَ؟ نقول: بقي عليكم توحيدُ الأُلُوهِيَّةِ.

[٢] تعريفُ التَّوحيدِ الَّذي زَعَمَه المتكَلِّمُونَ غايةَ التَّوْحِيد عليه مُناقَشاتٌ:

أولًا: من جِهَةِ قُصورِهِ حيث أسقَطَ توحيدَ الألوهِيَّةِ، وعلى هذا فليس بصالِحٍ إطْلاقًا.

وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْإِلَهِ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى الِاخْتِرَاعِ، كَمَا ظَنَّهُ مَنْ ظَنَّهُ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُتَكَلِّمِينَ، حَيْثُ ظَنُّوا أَنَّ الْإِلَهِيَّةَ هِيَ الْقُدْرَةُ عَلَى الِاخْتِرَاعِ دُونَ غَيْرِهِ، وَأَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى الِاخْتِرَاعِ دُونَ غَيْرِهِ فَقَدْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، فَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يُقِرُّونَ بِهَذَا وَهُمْ مُشْرِكُونَ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ.

بَلِ الْإِلَهُ الحَقُّ هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِأَنْ يُعْبَدَ، فَهُوَ إِلَهٌ بِمَعْنَى مَأْلُوهٍ؛ لَا إِلَهَ بِمَعْنَى آلِهٍ[١]؛ وَالتَّوْحِيدُ: أَنْ يُعْبَدَ اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَالْإِشْرَاكُ أَنْ يُجْعَلَ مَعَ اللهِ إِلَهًا آخَرَ.

وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ غَايَةَ مَا يُقَرِّرُهُ هَؤُلَاءِ النُّظَّارُ؛ أَهْلُ الإِثْبَاتِ لِلْقَدَرِ الْمُنْتَسِبُونَ إِلَى السُّنَّةِ إِنَّمَا هُوَ تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ، وَأَنَّ اللهَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ، وَمَعَ هَذَا فَالْمُشْرِكُونَ كَانُوا مُقِرِّينَ بِذَلِكَ مَعَ أَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ[٢].

ثانيًا: من جِهَةِ إجمالِهِ، حيث إن هذا الكلامَ الَّذي قَالُوه يدْخُلُ فيه أشياء هم أنكَرُوها والله تعالى أثْبَتَها.

[١] إذن الإِلَهُ بمعْنَى مَأْلُوه؛ أي: مَعْبودٌ أو مُستحَقٌّ أن يُعبَدَ، المُؤلِّف يقول: بل الإلهُ الحَقُّ هو الَّذي يَستَحِقُّ أن يُعبَدَ، أما هذه الإلِهَةُ فلَيْست آلِهَةً حقًّا؛ لأنَّها لا تَسْتَحِقُّ أن تُعبَدَ.

[٢] إذن ليس ما يُقَرِّرُهُ هؤُلاءِ هو التَّوْحِيد ما دَامَ أن المشْرِكينَ يُقِرُّون به ويأخُذونَهُ أيضًا ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف:٨٧]، ومع ذَلِك فَهُم مُشركون، فدَلَّ هذا على أن ما ذَكَرَهُ هؤُلاءِ ليسَ بتَوحيدٍ عندَ اللهِ.

وإذا سألَ سائلٌ: هل نأخُذُ معْنَى: (لا شريكَ له) على ظاهِرِهِ؟

وَكَذَلِكَ طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ التَّصَوُّفِ وَالْمُنْتَسِبِينَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ وَالتَّحْقِيقِ وَالتَّوْحِيد: غَايَةُ مَا عِنْدَهُمْ مِن التَّوْحِيدِ هُوَ شُهُودُ هَذَا التَّوْحِيدِ، وَأَنْ يَشْهَدَ أَنَّ اللهَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ وَخَالِقُهُ، لَا سِيَّمَا إِذَا غَابَ الْعَارِفُ[١] بِمَوْجُودِهِ عَنْ وجُودِهِ، وَبِمَشْهُودِهِ عَنْ شُهُودِهِ، وَبِمَعْرُوفِهِ عَنْ مَعْرِفَتِهِ، وَدَخَلَ فِي فَنَاءِ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، بِحَيْثُ يَفْنَى مَنْ لَمْ يَكُنْ وَيَبْقَى مَنْ لَمْ يَزَلْ، فَهَذَا عِنْدَهُمْ هُوَ الْغَايَةُ الَّتِي لَا غَايَةَ وَرَاءَهَا[٢].

فالجواب: أن هؤُلاءِ القَدَرِيَّةَ مثلًا يُنكِرُونَ أن اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يخلُقُ أفعالَ العِبادِ، فيَجْعَلُونَ لله شَرِيكًا، لكنه لا يُسَاوِي اللهَ تعالى في خلْقِه، وكذَلِك الثَّنَوِيَّةُ يقُولُونَ: إن العالَمَ له خَالِقَانِ؛ النورُ والظُّلْمَةُ، فإذا جعلناه على ظاهِرِهِ وأنه لا شريكَ له فهُو الحقُّ، كما أن قولهم: واحدٌ في صفاتِهِ لا شَبِيهَ له على ظاهِره حَقٌّ، لكن هم يُرِيدونَ به معْنًى باطلًا، فلذَلِك نقول: هذا فيه حقٌّ وفيه باطِلٌ، فإن أرادُوا به المعْنَى الحقَّ صارَ حقًّا، وإن أرادوا به المَعْنى الباطِلَ صارَ باطِلًا، ولهذا يقول المُؤلِّف: (إنَّهُ لفْظٌ مجْمَلٌ)، اللفظ المجمل الَّذي يحتَمِلُ مَعْنَيين.

[١] العارِفُ يُطلِقُونَه على الصُّوفِيِّ، يقول: هو الَّذي عَرَفَ الله، وهؤُلاءِ عندهم فَنَاءٌ في توحيدِ الرُّبُوبِيَّةِ؛ بمعْنَى كما قالَ المُؤلِّف: أنه يشْهَدُ أن الله ربُّ كُلِّ شيءٍ ومَلِيكُهُ وخالِقُهُ، لكنه يغِيبُ بمَوْجُودِهِ عن الوُجودِ، وبمشْهُودِهِ عن شُهودِهِ، وبمعروفِهِ عن معْرِفَتِهِ؛ معْنَى يغيبُ بهذه الأشياء يعني: عندما يُفكِّرُ هو بزعْمِهِ يفكِّرُ في الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَغِيبُ حتى عن نفسِه، ينسى نفسه فيقول: إنه يَغِيبُ بمَوْجُودِهِ عن وُجوده؛ (مَوْجُودِه) هو اللهُ، (عنْ وُجُودِهِ) عن كُلّ الوُجودِ، وينْسَى كُلَّ شيءٍ حتَّى نفْسَهُ.

[٢] لا شكَّ أن هـذه حالَـةٌ قـد تَـرِدُ للإنسان مَـعَ قُـوَّةِ العِبادَةِ والـرغْبَةِ والمَحَبَّـة

.....

لكنَّها قاصِرَةٌ في الحقِيقَةِ؛ لأنَّه إذا غاب بمَوْجُودِهِ عن وُجودِهِ صارَ كأنه آلةٌ لا تَعْمَلُ بنِيَّةٍ، ويغِيبُ حتى عن عِبادَتِهِ، لا يدْرِي ما يصنَعُ في عبادته؛ لأنَّه مثلُ ما لو قُلْنَا أن الإنسَان إذا لاقَاهُ صدِيقٌ له يُحِبُّهُ حُبًّا شَدِيدًا، لاقَاهُ لأوَّلِ مرَّةٍ تجِدُ ينْدَهِشُ وينْسَى كلَّ شيءٍ كأن لا شيءَ أمامَه سِوى هذا الإنسانِ، حتى إنه رُبَّما يتَصَرَّفُ من شِدَّة الفرح تَصَرُّفًا غيرَ لائقٍ؛ لأنَّه اندهش، ذهب فِكْرُه وقلْبُه بهذا الشَّيء الواردِ على قلْبِهِ.

هؤُلاءِ يَغِيبُونَ بمَعبودِهِمْ حتَّى عن عبادَتِهم، فإذا قام يُصَلِّي ويرْكَعُ ويسْجُدُ ويقومُ ويسْجُد ويُسَبِّحُ ويقرأُ يَغيبُ عن هذا؛ لأنَّه ما في قلبِه الآن مُشَاهَد إلا المعبُودُ، فيغِيبُ عن نفسِه وعن فِعْلِه.

فهُم يرون هذا غايَةَ الكَمالِ، والصَّواب: أنها لَيْسَتْ غايَةَ الكمالِ بل هذا نقْصٌ.

فهل غابَ الرَّسولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بمَعْبودِهِ عن عبادَتِهِ وهو أوَّلُ العابِدِينَ وأكمْلُهُمْ؟

الجوَاب: لا، بلْ كان يسْمَعُ بكاءَ الصَّبِيِّ وهو في الصلاة فيُوجِزُ مخافَةَ أن تُفْتَتَنَ أُمُّهُ[1]، وكان عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يرى أصحابَه من ورَائِه[2]، ويراهم إذا تأخَّرُوا في الصُّفوفِ، وكان عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أيضًا يبْقَى للحسَنِ وهو ساجد حتى يقضيَ نَهْمَتَهُ من ركوبِه على ظهرِه[3].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي، رقم (٧٠٨)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام، رقم (٤٧٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها، رقم (٧١٨)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف وإقامتها، رقم (٤٣٤).

(٣) أخرجه أحمد (٥/ ٤٤).

.....

وهل هؤُلاءِ أكمَلُ من الرَّسولِ ﷺ؟!

ليسوا أكملَ مِنَ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بلا شَكٍّ.

فالحاصل: أن هؤُلاءِ يجْعَلُونَ غايَةَ المعرِفَةِ والتحقيقِ أن يصِلَ المرء إلى هذه الغايَةِ، نقول: لا، الغاية أن يكونَ الإنسَان مُتَّزِنًا قائمًا بهذا، يعبُدُ الله حقًّا، لكنه لا يَغِيبُ بمَعْبودِهِ عن عبادَتِهِ، ولا بمَوْجُودِه عن وجودِه، ولا بمعروفِهِ عن مَعْرِفَتِهِ.

وإذا سأل سائل: هل يجوز أن نُطلِقَ على الله -سبحانه- اسمَ المَوْجُود؟

فالجوَاب: لا، أبدًا هذه بِدْعَةٌ، ربما تؤدِّي إلى وَحْدَةِ الوُجودِ، إذا قال: أنت وجُودِي؛ معناه: أنه يجعَلُ اللهَ هو ونفسُه هو الله، وهذا مُنكَر عظيمٌ جدًّا؛ لأنَّه لم يرِد في الأسْماء الحسنى، هل مِنْ أسْماءِ الله المَوْجُودِ؟

ليس من أسْماء الله المَوْجُود؛ يصِحُّ أن تخبر بأنَ الله مَوْجُود لكن لا يجوزُ أن تُسَمِّيَ الله مَوْجُودًا؛ لأنَّ المَوْجُود اسم مطْلَقٌ يشمَلُ الناقص والكامِلَ والخَبيثَ والطَّيِّبَ، وما كان منقَسِمًا لا يمكن أن يقالُ في إطلاقِهِ على الله عَزَّوَجَلَّ، لكن هذه من العباراتِ المبْتَدَعَةِ الَّتي يجِبُ النهْيُ عنها وإنكارُها.

إذا دخَلَ الإنسانُ في فَناءِ توحيدِ الرُّبوبِيَّةِ بحيث يغِيبُ عن كلِّ شيءٍ إلا عن الله، ولا شك أن هذه حالَةٌ قاصِرَةٌ، وأنها لا تكون بها لا دُنيا ولا دين، حتى الدِّين لا يقوم بها فضْلًا عن الدُّنْيا، وهذا مما يُدْخِلُهُ الشيطان على بعضِ النَّاس.

أقول: إن هذه مسائلُ خطيرَةٌ؛ لأنَّ حقيقَةَ العِبادَةِ الاتِّباعُ، فالعِبادَةُ مبنيَّة على أمرين هامَّيْنِ: الأوَّلِ: الحُبُّ، والثَّاني: التَّعْظِيمُ؛ فبالحُبِّ يكون الإخلاصُ؛ لأنَّك إذا

وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا هُوَ تَحْقِيقُ مَا أَقَرَّ بِهِ الْمُشْرِكُونَ مِنَ التَّوْحِيدِ، وَلَا يَصِيرُ الرَّجُلُ بِمُجَرَّدِ هَذَا التَّوْحِيدِ مُسْلِمًا فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ وَلِيًّا للهِ، أَوْ مِنْ سَادَاتِ الْأَوْلِيَاءِ، وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ التَّصَوُّفِ وَالمَعْرِفَةِ يُقَرِّرُونَ هَذَا التَّوْحِيدَ مَعَ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ، فَيَفْنَوْنَ فِي تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ مَعَ إِثْبَاتِ الخَالِقِ لِلْعَالَمِ الْمُبَايِنِ لِمَخْلُوقَاتِهِ، وَآخَرُونَ يَضُمُّونَ هَذَا إِلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ فَيَدْخُلُونَ فِي التَّعْطِيلِ مَعَ هَذَا، .....

أحببتَ الله أخلَصْتَ له، وبالتَّعْظيمِ تكون المتابَعَةُ وعدمُ الخروجِ عن شرْعِهِ، كلُّ إنسان يعبُدُ الله بغيرِ هذَيْن القِسْمينِ فليس بعابِد، فلَا بُدَّ من الإخلاصِ، ومنْشَؤهُ الحُبُّ، ولَا بُدَّ من متابَعَةِ الشَّرْعِ، وهذا منشؤهُ التعْظِيمُ.

وإذا سأل سائل: ما المقصُودُ بالحَقيقَةِ الكونيَّةِ؟

فالجوَاب: المُراد بشهودِ الحقِيقَةِ الكونيَّةِ أنهم يَغِيبونَ عن مشَاهَدَةِ الكونِ بالخَالِق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ولا يُعظِّمُونَ الأمْرَ والنهْي حتى إن بعضَهُم ربما يذْكُرُه المؤلِّفُ أو لا يذْكُرُه، بعضُهم يُسقِط الأمرَ والنهي إذا بَلَغَ الإنسانُ منْهُم مرْتَبَةً معيَّنَةً، قالوا: هذا شَهِدَ الحقيقةَ فلا يُؤمَرُ ولا يُنهى حتى فسَّرُوا اليقين في قولِهِ تعالى: ﴿ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴾ [الحجر:٩٩]، بمشَاهَدَةِ مقامِ الرُّبوبِيَّةِ؛ أي: أنك تعبُدُ الله إلى أن تصِلَ إلى هذه الدَّرجَةِ، فإذا وصَلْتَ سقَطَتْ عنكَ العِبادةُ، ولا شكَّ أن هذا تحرِيفٌ للقُرآنِ، وأن المُراد: حتى يأتيكَ المَوْتُ؛ لأنَّ المَوْت يتَيقَّن به الإنسانُ ما وُعِد ويشَاهِدُ أمورَ الآخِرَةِ.

الحاصِلُ: أن هؤُلاءِ المتَصَوِّفَةَ الَّذين يشْهُدون الحقيقَةَ الكونيَّةَ يَغيبُونَ عن الشَّرعِ والقَدَرِ، يغِيبُونَ بمشهودِهم عن شهادتِهم، وبمعبودِهِم عن عبادَتِهم، وبمَوْجُودهِمْ عن وجُودِهِ.

وَهَذَا شَرٌّ مِنْ حَالِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ[١].

وَكَانَ جَهْمٌ يَنْفِي الصِّفَاتِ وَيَقُولُ بِالجَبْرِ، فَهَذَا تَحْقِيقُ قَوْلِ جَهْمٍ[٢]، لَكِنَّهُ إِذَا أَثْبَتَ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ وَالثَّوَابَ وَالْعِقَابَ فَارَقَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ[٣]، لَكِنَّ جَهْمًا وَمَنِ اتَّبَعَهُ يَقُولُ بِالْإِرْجَاءِ؛ فَيَضْعُفُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالثَّوَابُ وَالْعِقَابُ عِنْدَهُ.

---

[١] لأنَّ بعضَ المشْركينَ يُقرُّون بالصِّفَاتِ ويُنكِرُونَ البَعْضَ، وهؤُلاءِ يُنكرُونَ جميعَ الصِّفَاتِ، فتَوحِيدُ كثيرٍ من المشركين خيرٌ منْه.

[٢] عرفنا أن الجَهمِيَّة يقُولُونَ بالجَبْر؛ ومعْنَى الجبرِ: أن الإنسانَ مُجبَرٌ على عملِهِ، ليس له إرادَةٌ ولا اختِيارٌ، ولكن هل هذا فيه تعْظِيمٌ للأمْرِ والنَّهْي؟!

الجوَاب: لا؛ فهو يقولُ بالإرجاءِ، والقولُ بالإرجاء يُضْعف الأمرَ والنَّهي، الإرجاءُ معْنَاهُ أن الطاعاتِ ليست داخِلَةً في الإيمَانِ، وأن الإيمَانَ هو الإقرارُ بالقَلْبِ، وعلى هذا فالأعمالُ لا تدْخُلُ في الإيمَانِ، فلا يُنقِصُ الإيمَانَ معصِيَةٌ ولا يَزيدُه طاعَةٌ، يقول: أفجرُ النَّاس وأتقى النَّاس في الإيمَانِ سواء؛ ولذَلِك عندَ جَهْم ومن تابَعَهُ أن الزانِيَ والسارق وشاربَ الخمْرِ واللائطَ كلُّ هؤُلاءِ ليسوا فُسَّاقًا، هؤُلاءِ مؤمنون كامِلُو الإيمَان، إيمانهم مثلُ إيمانِ جِبْريلَ وميكائيلَ ومحمدٍ ﷺ.

[٣] إذا كان الإنسَان يعتقِدُ هذه العَقيدَةَ فهل يتَهَاونُ في الأمر والنَّهْي؟

نعم، يتهاونُ ما دام يقولُ: إن الرجُلَ سيكونُ مؤمنًا كاملَ الإيمَانِ لو زَنَا ولو سَرَق ولو شَرِبَ الخَمر ولو قتَلَ النفْسَ، فيكون الأمرُ والنهي لدَيْهِ ضعيفًا، ولهذا يقول المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن القـول بالإرجاء يُضعف الأمرَ والنهـي والعِقابَ والثَّوابَ، عندهم

وَالنَّجَّارِيَّةُ والضِّرَارِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ يَقْرَبُونَ مِنْ جَهْمٍ فِي مَسَائِلِ الْقَدَرِ وَالإِيمَانِ، مَعَ مُقَارَبَتِهِمْ لَهُ أيضًا فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ.

والكُلَّابِيَّةُ[1] وَالْأَشْعَرِيَّةُ خَيْرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ فِي بَابِ الصِّفَاتِ فَإِنَّهُمْ يُثْبِتُونَ للهِ الصِّفَاتِ الْعَقْلِيَّةَ، وَأَئِمَّتُهُمْ يُثْبِتُونَ الصِّفَاتِ الخَبَرِيَّةَ فِي الجُمْلَةِ كَمَا فُصِّلَتْ أَقْوَالُهُمْ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ، وَأَمَّا فِي بَابِ الْقَدَرِ وَمَسَائِلِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ فَأَقْوَالُهُمْ مُتَقَارِبَةٌ.

الزاني والسارِقُ وقاتِلُ النفْسِ وما أشبه ذَلِك لا يدخُلُونَ النَّار؛ لأنَّ عنده هذا ليس له علاقة بالإيمَانِ، وكل مؤمِنٍ فهو في الجنَّةِ، وعلى هذا فكلُّ من عمِل هذه الكبائرَ فإنها لا تُنْقِصُ إيمانَه ولا تَحول بينَهُ وبين دُخولِ الجنَّةِ بدون أن يدخُلَ النَّار، فمن يعتقِدُ هذه العَقيدَةِ فإن ميزان الأمرِ والنَّهي والعِقابِ والثَّوابَ عنده لا شَيء.

حقيقة مذهب جهْمٍ الَّذي هو الإرْجَاءُ يصلُحُ لفُسَّاقِ هذا الزَّمان يقُولُونَ: ما دام أنه الواحدُ يسْرِقُ ويزْني ويشربُ الخمْرَ وكل شَيء، وهو مؤمنٌ كإيمانِ جِبريلَ وميكَائيلَ ومحمَّدٍ، إذن دَعُونا نَزْني ونسْرِقُ ونفعل الأشياء الَّتي نُحِبُّهَا، والحمد لله ونرفَعُ الرايات على أننا مؤمنون كإيمانِ محمَّدٍ وجبريلَ وميكائيل، ولا شك أن هذا قولٌ من أبطلِ الأقوالِ.

يقُولُونَ: إن الجَهْمِيَّةُ فيهم ثلاثُ جِيماتٍ -أعاذنا الله مِنَ الجِيماتِ-: الجهْم، والجبْرُ، والإرجَاءُ. وبئس الجيمات الثلاث.

[١] الكُلَّابِيَّة مُتقدِّمين على الأشعَرِيَّة، والكُلَّابِيَّة هم: أتباع أبي محمد عَبدِ الله ابنِ سعيد بْنِ كُلَّابٍ.

والكُلَّابِيَّةُ هُمْ أَتْبَاعُ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كُلَّابٍ، الَّذِي سَلَكَ الْأَشْعَرِيُّ خُطَّتَهُ، وَأَصْحَابُ ابْنِ كُلَّابٍ كَالحَارِثِ المُحَاسَبِيِّ، وَأَبِي الْعَبَّاسِ القَلَانِسِيِّ وَنَحْوِهِمَا خَيْرٌ مِن الْأَشْعَرِيَّةِ فِي هَذَا وَهَذَا.

فَكُلَّمَا كَانَ الرَّجُلُ إِلَى السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ أَقْرَبَ كَانَ قَوْلُهُ أَعْلَى وَأَفْضَلَ.

والكَرَّامِيَّة قَوْلُهُمْ فِي الإِيمَانِ قَوْلٌ مُنْكَرٌ لَمْ يَسْبِقْهُمْ إِلَيْهِ أَحَدٌ[١].

حَيْثُ جَعَلُوا الإِيمَانَ قَوْلَ اللِّسَانِ، وَإِنْ كَانَ مَعَ عَدَمِ تَصْدِيقِ الْقَلْبِ، .....

---

[١] **وإذا سأل سائل**: هل نُكفِّرُ هؤُلاءِ؟

فالجوَاب: لا، ليس عَلَيْنا نحن الآن أن نتكَلَّمَ بالتَّكفِيرِ، نتكلم بالمقَالاتِ، هذه المقالَةُ خاطِئَةٌ؛ لأنَّ مسألةَ التكفِيرِ مسألَةٌ دَقِيقَة جدًّا ولا تعنينا هذه المسألة.

ولا نستَطِيعُ أن نحكُمَ حُكمًا عامًّا؛ لأنَّ بعضَهُم يكونُ أقربَ إلى السُّنَّةِ والجماعَةِ في باب وأبعدَ في باب آخر.

فمثلًا الأشَاعِرَة بالنِّسبة للمُعْتَزِلَةِ لا شكَّ أنهم أقربُ إلى السُّنَّةِ والجماعة في باب الصِّفَاتِ.

وإذا سأل سائل: هل يمكِنُ أن نُفَضِّلَ بعضهُم على بَعض على الإطلاقِ؟

الجوَاب: لا، فلا يصْلُحُ ذَلِك؛ لأنَّهم قد يكونون مخالِفين كثيرًا في القَدَرِ مثلًا، في الإرْجاءِ، فلا يمكن أن نفضِّل بعضًا على بعض على سبيلِ الإطلاقِ.

نقول: في الصِّفَات لا شكَّ أن أقربَهم الأشْعَرِيَّةُ بل الماتُرِدِيةُ أقربُ منهم؛ لأنَّهم يَزِيدونَ عن الأشْعريَّةِ بعضَ الصِّفَات الَّتي يُنْكرهَا الأشاعِرَةُ.

فَيَجْعَلُونَ الْمُنَافِقَ مُؤْمِنًا؛ لَكِنَّهُ يَخْلُدُ فِي النَّارِ، فَخَالَفُوا الْجَمَاعَةَ فِي الِاسْمِ دُونَ الْحُكْمِ[١].

وَأَمَّا فِي الصِّفَاتِ وَالْقَدَرِ وَالْوَعِيدِ: فَهُمْ أَشْبَهُ مِنْ أَكْثَرِ طَوَائِفِ الْكَلَامِ الَّتِي فِي أَقْوَالِهَا مُخَالَفَةٌ لِلسُّنَّةِ.

---

[١] هذا أيضًا من المُرْجِئَةِ، المرجئةُ الأوَّلُونَ الجهميَّة يقُولُونَ: الإيمَانُ مُجَرَّدُ إقرارِ القَلْبِ، إذا أقررتَ أنَّ الله مَوْجُود هذا الإيمَانُ عنْدَهُم، القول لا يدخُلُ في الإيمَانِ، الفِعْل لا يدْخُل في الإيمَانِ.

الكرَّامِيَّةُ يقُولُونَ: العقيدَةُ ليس لها دخلٌ في الإيمَانِ، الإيمَانُ قولُ اللِّسانِ فقط، وإن كان مع عَدمِ تصْدِيقِ القَلبِ على رأي هؤُلاءِ يكون المنافِقُون مؤمِنِين، لكن مع ذَلِك يقولُ: المنافق مؤمِنٌ مخلَّدٌ في النَّارِ، فهُم وافقوا الجماعَةَ بالحكم دُونَ الاسم؛ الحكم واحدٌ يقول: فخالَفُوا الجماعة في الاسم دون الحكم إذن وافَقُوهم في الحكم دون الاسمِ؛ يعني المنافق نحن نقول: إنه مخَلَّدٌ في النَّار، وهم يقُولُونَ: إنه مخلَّدٌ في النَّار.

لكن نحن نقول: المنافِقُ ليس بمؤمِنٍ، وهم يقُولُونَ: مؤمِنٌ، فصار عندنا الآن طائفَةُ المرْجِئةِ الَّذين يجعلُونَ الإيمَانَ مجرَّدَ الاعتقادِ بالقَلْبِ.

الثَّاني: الكرَّاميَّة يقُولُونَ: الإيمَانُ قولُ اللسانِ، أهلُ السُّنَّةِ والجماعة يقُولُونَ: الإيمَان إقْرارُ القلْب، وقولُ اللِّسان، وعَمَلُ الأركان، كل هَذه من الإيمَانِ.

منشأ هذه الطوائفِ من أئمَّتِهِمْ يَضِلُّ الواحِد، ولهذا زلَّةُ العالِم ليست هيِّنَةً.

وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ: فَهُمْ يَنْفُونَ الصِّفَاتِ وَيُقَارِبُونَ قَوْلَ جَهْمٍ لَكِنَّهُمْ يَنْفُونَ الْقَدَرَ؛ فَهُمْ وَإِنْ عَظَّمُوا الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ وَالْوَعْدَ وَالْوَعِيدَ؛ وَغَلَوْا فِيهِ؛ فَهُمْ يُكَذِّبُونَ بِالْقَدَرِ، فَفِيهِمْ نَوْعٌ مِن الشِّرْكِ مِنْ هَذَا الْبَابِ[١].

---

[١] يوافق الجهميَّةَ المعتزِلَةُ في نفْي الصِّفَات: يقارِبُونَ قوْلَ جَهْم؛ لأنَّ جهمًا يُنكِرُ جميع الصِّفَاتِ بدونِ تفْصِيلٍ، وأولئك يُثْبِتُونَ ثلاث صِفَات وهي: الحَيَاةُ، والعِلْم، والقُدْرةُ، وإن كانوا يُفسِّرونها بغيرِ تفْسِيرِ أهلِ السُّنَّة والجماعةِ، فهم في الصِّفَات في الحَقِيقَة مثلُ الجهْمِيَّة أو مقارِبون لهم، في باب الإرجاءِ على العكْسِ من الجَهْمِيَّةِ؛ لأنَّ الجهمية يقُولُونَ بالإرْجاءِ.

والمعتَزِلَةُ على العكس يقُولُونَ بالمنزلَةِ بين المنْزِلَتينِ، مثال ذَلِك مثلًا: فاعِلُ الكبيرةِ عندَ الجهْمِيَّةِ حُكمُه أنه مؤمِنٌ كاملُ الإيمَانِ، وعندَ المعتَزِلَةِ ليس بمؤمنٍ ولا كافر أيضًا لكنه مخلَّدٌ في النَّارِ وهو في منزلَةٍ بين مَنْزِلَتَيْنِ.

الفرقُ بينهما الآن واضحٌ؛ الجهْمِيَّة يقُولُونَ: إن فاعِلَ الكبيرَةِ مؤمِنٌ كاملُ الإيمَانِ ولا يدْخُلُ النَّارَ، وأولئك يقُولُونَ: فاعِلُ الكبيرة ليس عِندَهُ إيمانٌ لكن ليسَ بكافِرٍ، بل في منزِلة بينَ مَنْزِلَتينِ، أما في الآخِرَةِ فهو مُخلَّد في النَّار، فخالفوا الجهمِيَّة مُخالفَةً تامَّة في أحكامِ الدُّنيا وأحكامِ الآخِرَةِ.

في باب القدَر أيضًا على العكس من الجهمِيَّة تمامًا؛ لأنَّهم يُنكرون القَدَر والجهْمِيَّة يثْبِتُونَه مع مُغالاةٍ، فيُثْبِتونَ الجبْر، وفرْق بين الإنسانِ الَّذي يقول: إن العبدَ يفعلُ فِعلَهُ باختِيارِهِ وإرادته وليس لله فيه إرادةٌ ولا اخْتيارٌ، وبين الَّذي يقول: إن العبدَ يفعلُ بدونِ اخْتيارٍ ولا إرادَةٍ وهو مجبَر على فعْلِهِ؛ لأنَّ ذَلِك تقدير اللهِ.

وَالْإِقْرَارُ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ مَعَ إِنْكَارِ الْقَدَرِ خَيْرٌ مِن الْإِقْرَارِ بِالْقَدَرِ مَعَ إِنْكَارِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ[١].

وَلِـهَذَا لَـمْ يَكُنْ فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مَنْ يَنْفِي الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ وَالْوَعْدَ وَالْوَعِيدَ، وَكَانَ قَدْ نَبَغَ فِيهِم الْقَدَرِيَّةُ، كَمَا نَبَغَ فِيهِم الخَوَارِجُ الحَرُورِيَّةُ[٢].

وإذا سألَ سائلٌ: ما مَعْنى: ﴿وَمَآ أَصَـٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى:٣٠]؟ الجوَاب: المَعْنى أن ما أصَابَتْهُم سَيِّئَةٌ فمِن أنفُسِهِمْ؛ يعني: أنتَ سَبَبُهَا هذا المَعْنى، تُفسِّرها الآيَة: ﴿وَمَآ أَصَـٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾، أما الحسناتُ فَضْلٌ مِنَ اللهِ ليس لنَا فِيها حَوْلٌ ولا قُوَّةٌ، وأما السَّيِّئاتُ فعندَهُ أسبَابُها.

[١] فهم يُكذِّبون بالقَدَر، وهذا واضحٌ؛ لأنَّه يتضَمَّنُ أن أمرَ الله ونَهْيَهُ يكون عَبثًا، يعني: يُعظِّمُ القضاءَ والقَدَر، ويُنكرُ الأمْرَ والنهيَ والوعْد والوعيدَ، يَصِيرُ أمرُ اللهِ ونَهْيه من سبيل العبَثِ ليس فيه فائدة.

ما دام أنك تأمُره ثم تُجبِرُهُ أن لا يفْعلَ وتَنْهَاه وتُجبُرُه أن يفْعَلَ، فهذا من باب العبَثِ، أدنى ما نقول: إنه عبثٌ قد نقول: إنه ظُلْمٌ أيضًا، لكن الَّذي يُعظِّم الأمْرَ والنَّهْي ويقولُ: إن الإنسانَ له اختِيارٌ وإرادَةٌ، وإذا فعل المنهِيَّاتِ وترَكَ المأمورات فهو يُعاقَبُ عليه، هذا خيرٌ مِنَ الَّذِي يقولُ: إنه لا يُعاقَبُ، فإنَّه إذا عُوقِبَ فهو مظْلومٌ.

[٢] المعروفُ أن الخَوارِجَ يُلقَّبُون بالحَرورِيَّة، وإن كانوا أعمَّ مِنَ الحَرُورِيَّةِ؛ لأنَّه يشْمل كلَّ من خرَجَ عن الإمامِ، وأما الحرورِيَّة فخاصَّة بطائفَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وهم الَّذين خرَجوا على عليِّ بنِ أبي طالِبٍ.

وَإِنَّمَا يَظْهَرُ مِنَ الْبِدَعِ أَوَّلًا مَا كَانَ أَخْفَى، وَكُلَّمَا ضَعُفَ مَنْ يَقُومُ بِنُورِ النُّبُوَّةِ قَوِيَتِ الْبِدْعَةُ، فَهَؤُلَاءِ الْمُتَصَوِّفُونَ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ الحَقِيقَةَ الْكَوْنِيَّةَ مَعَ إِعْرَاضِهِمْ عَنِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، شَرٌّ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ الْمُعْتَزِلَةِ وَنَحْوِهِمْ: أُولَئِكَ يُشْبِهُونَ الْمَجُوسَ، وَهَؤُلَاءِ يُشْبِهُونَ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ قَالُوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام:١٤٨]، وَالْمُشْرِكُونَ شَرٌّ مِنَ الْمَجُوسِ[١].

فَهَذَا أَصْلٌ عَظِيمٌ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَعْرِفَهُ؛ فَإِنَّهُ أَصْلُ الْإِسْلَامِ الَّذِي يَتَمَيَّزُ بِهِ أَصْلُ الإِيمَانِ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ، .....

لم يكن بزمنِ الصحابَةِ من ينْفِي الأمْرَ، «وكَانَ قَدْ» معطوفة على النَّفْي لقولِه «لَـمْ يَكُنْ» يعني: أنه ما كانَ في زمَنِ الصحابَةِ ما ينْفِي الأمرَ والنَّهْي كما تقول الجَبْرِيَّةُ، لكن فيهم القدَريَّة، ونبغ هنا بمَعْنى: ظَهَر، (في زَمَنهم) المُرادُ في زمَنٍ؛ لأنَّه مثلُ ما قالَ لم يكن في زَمَنٍ، ونبغ فيهم يعني: في زَمَنِهم.

[١] المشرِكُونَ شرٌّ من المجُوسِ بلا شَكٍّ، ولهذا فإنَّ المجوسَ يُقِرّونَ بالجزْيَةِ بالنص، والمشركون لا يُقِرُّون بالجزِيَةِ عندَ أكثرِ أهل العِلْم، فصارَ المشركون شرًّا من المجوسِ، وإن كان المجوسُ يُطلقُ عليهم أنهم مشْركُونَ؛ لأنَّهم يعبدون النَّارَ، لكنَّ المُراد الَّذين يعبدونَ الأوثان، ولا يَدِينونَ بدِينِ المجوسِ.

فإن قيل: مَن الَّذين يُشبهون المشْركين هل هم المعْتَزِلَةُ أم الجَهْمِيَّةُ؟

فالجوابُ: الجهميَّة هم الَّذين يُشْبِهونَ المشْركينَ، والَّذي يشْبِهُ المجوس هم القدَريَّة المعتزِلَةُ؛ لأنَّهم يقُولُونَ: إن الإنسَان خالِقٌ أفعالَهُ، كما أن المجوس يقُولُونَ: إن العالَمَ له خالِقَانِ.

وَهُوَ الإِيمَانُ بِالوَحْدَانِيَّة وَالرِّسَالَةِ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَقَدْ وَقَعَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي الْإِخْلَالِ بِحَقِيقَةِ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا، مَعَ ظَنِّهِ[١] أَنَّهُ فِي غَايَةِ التَّحْقِيقِ وَالتَّوْحِيد وَالْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ.

فَإِقْرَارُ الْمُشْرِكِ بِأَنَّ الله رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ وَخَالِقُهُ لَا يُنْجِيهِ مِنْ عَذَابِ اللهِ إِنْ لَـمْ يَقْتَرِنْ بِهِ إِقْرَارُهُ بِأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَلَا يَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ أَحَدٌ إِلَّا هُوَ؛ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَيَجِبُ تَصْدِيقُهُ فِيمَا أَخْبَرَ وَطَاعَتُهُ فِيمَا أَمَرَ، فَلَا بُدَّ مِن الْكَلَامِ فِي هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ[٢].

الْأَصْلُ الْأَوَّلُ: تَوْحِيدُ الْإِلَهِيَّةِ، فَإِنَّهُ -سُبْحَانَهُ- أَخْبَرَ عَن الْمُشْرِكِينَ -كَمَا تَقَدَّمَ- بِأَنَّهُمْ أَثْبَتُوا وَسَائِطَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللهِ يَدْعُونَهُمْ وَيَتَّخِذُونَهُمْ شُفَعَاءَ بِدُونِ إِذْنِ اللهِ، .....

---

[١] الضميرُ يعودُ «ظَنِّهِ» على الضالِّ هذا الَّذي يظُنُّ أنه في غايَةِ التَّحْقِيقِ والتَّوْحِيدِ وكَمَالِ العِلْمِ والمعْرِفةِ، ومع ذَلِك فهو جاهِلٌ كما نقْرَأُ قريبًا في تعريف التَّوْحِيد عندَ هؤُلاءِ المتكَلِّمِينَ الَّذين يزْعُمونَ أنهم هُمْ أهلُ التَّوْحِيد، وقد عرفنا ما يدْخُلُ في مسمى التَّوْحِيد عندَهُم من الضَّلَالات والكفْرِ.

[٢] على رأي المتكلِّمِينَ، إذا أقرَّ الإِنسَان بأن اللهَ رَبُّه وخالِقُهُ ومليكُه، وأنه مُتَّصفٌ بالصِّفَات الَّتي لا شَبِيهَ له فيها على زعْمِهم، ويفسِّرُونَ أيضًا لا شبيهَ بحسب ما يَرَوْنَ، وأنه واحدٌ لا قسيمَ له في ذاتِهِ، على رأيهم يكون موحِّدًا ناجيًا من عذابِ الله، وهذا ليس بصَحيحٍ، المشركُون يُقِرُّون بأكثرَ مما أقرَّ به هؤُلاءِ، يُقرُّون بالله، وبخَلْقِه، وفي عمومِ مشْيئتِه وقُدرَتِه، وهؤُلاءِ لم يكونوا مُوحِّدين، بل قاتَلَهُم الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

قَالَ تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [يونس:١٨].

فَأَخْبَرَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا هَؤُلَاءِ شُفَعَاءَ مُشْرِكُونَ، وَقَالَ تعالى عَنْ مُؤْمِنِ يَس: ﴿وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ إِنِّىٓ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ إِنِّىٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ فَٱسْمَعُونِ ﴾ [يس:٢٢-٢٥].

وَقَالَ تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام:٩٤]، فَأَخْبَرَ -سُبْحَانَهُ- عَنْ شُفَعَائِهِمْ أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّهُمْ فِيهِمْ شُرَكَاءُ.

وَقَالَ تعالى: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [الزمر ٤٣-٤٤].

وَقَالَ تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السجدة:٤]، وَقَالَ تعالى: ﴿ وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام:٥١].

وَقَالَ تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وَقَالَ تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ

وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء:٢٦-٢٨].

وَقَالَ تعالى: ﴿ ۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴾ [النجم:٢٦].

وَقَالَ تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ:٢٢-٢٣].

وَقَالَ تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ [الإسراء:٥٦-٥٧][1].

قَالَ طَائِفَةٌ مِن السَّلَفِ: كَانَ قَوْمٌ يَدْعُونَ الْعُزَيْرَ وَالمَسِيحَ وَالمَلَائِكَةَ فَأَنْزَلَ اللهُ هَذِهِ الآيَةَ، يُبَيِّنُ فِيهَا أَنَّ المَلَائِكَةَ وَالْأَنْبِيَاءَ يَتَقَرَّبُونَ إِلَى اللهِ، وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ، وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ.

---

[١] كُلُّ هذهِ الآياتِ فيها أنَّ الشَّفاعَةَ لا يمكِنُ أن تقَع إلا بشرطين:

أحدهما: أن يأذَنَ اللهُ، والثَّاني: أن يَرْضَى.

يرضَى الشفاعَةَ عنِ الشافِعِ والمشفُوعِ له: ﴿إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴾ [النجم:٢٦]، فلَا بُدَّ من هذينِ الشَّرْطينِ في الشفاعة المذكورَيْنِ في الآية: ﴿إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴾ [النجم:٢٦].

.....

فهؤُلاءِ المشركونَ الَّذين زَعَمُوا أن أصنامَهُم شفعاءُ نقولُ لـهُم: إن أصنَامَكم لا تنفَعُكم؛ لأنَّ اللهَ تعالى لم يرضَ بذلك ولم يأذَنْ، ولن يأذنَ أيضًا لهذه الأصنام الَّتي تُعْبَدُ أن تَشْفَعَ، بل قالَ تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء:٩٨]، ومن كان حَصَبًا لجهنَّم هل يشْفَعُ؟

إذا كان هو لا يُنَجِّي نفْسَهُ، فكيف يُنجِّي غيرَه؟

هذه الأصنامُ الَّتي اتخَذُوهَا وأرادُوا أن تكونَ وسيلةً إلى رَبهم لا تنْفَعُهم، من اتَّخَذَ رسولَ الله ﷺ شَفِيعًا بَينَهُ وبينَ الله، وصارَ يدْعُو رسولَ اللهِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، أو اتخَذَ عليَّ بن أبي طالبٍ شفيعًا عندَ الله، فإن ذَلِك لا يَنْفَعُه؛ لأنَّه لم تَتَحَقَّقْ فيه الشروطُ، وهي إذْنُ الله ورِضَاهُ؛ لأننا نعلم أن الله لنْ يَرْضَى أنَّ أحْدًا يشْفَعُ بدونِ إذنِهِ، ولن يأذَنَ لِمُشْرك أن تكونَ له الشفاعَةُ من أي أحدٍ كان، حتى الأنبياءِ لا يَشْفَعُون له.

وفي الآيَةِ الأخِيرَةِ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [سبأ:٢٢- ٢٣].

قَطَعَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى جميعَ الأسبابِ الَّتي يتَعَلَّق بها هؤُلاءِ، لا يملكون مِثقالَ ذَرَّة استِقْلالًا، وما لهم فيها مِنْ شِرْك شَرِكة، يعني: ولا مشَاركة مع اللهِ في مُلكِهِ، فلا يملكُونَ شيئًا استِقْلالًا، ولا يشارِكُونَ الله تعالى في شيءٍ من مِلْكِهِ، ﴿وَمَا لَهُم﴾ لله منهم مما يَدْعُونَ من دونِ اللهِ من ظَهِيرٍ من مُعينٍ، كما نفَى أن تكونَ هذه الأصنام مُعينَةً لله؛ يعني: فليسَ لها حتَّى ولا إعانَةً فيما يخلُق اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

.....

وهؤُلاءِ لن يُؤذَنَ لهم، فقد نَفَى اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى جميعَ ما تعلَّقَ به المشركونَ الَّذين تعَلَّقُوا بالأصنام، بأن هذه الأصنامَ ليس لـها حَقٌّ في ملكُوتِ السَّمواتِ والأرضِ، لا استِقلالًا، ولا مشاركَةً، ولا مساعدَةً، ولا شَفاعَةً.

وإذا سأل سائل: هل يُخرجُ هذا الإنسَانَ من الإيمَانِ؟

فالجوَاب: نعم إذا ظَنَّ أو اعتقدَ أن الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يستَجِيبُ له دُعاءه فإنَّه كُفْرٌ شرك، الرَّسولُ ﷺ لا يمْلِكُ لنَفْسِه شيئًا ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف:١٨٨].

ولا يشاءُ إلا بشَرْطَينِ فقَدْ أعلَمَنَا أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أنه لا تَحْصُلُ الشفاعة إلا بهذَينِ الشَّرطَيْنِ؛ إذن فلو شاءَهَا مع تخلُّفِ واحدٍ منهما لكان خبَرُهُ كَذِبًا، ولا يمكن أن يكون خَبَرُ الله -سبحانه- كَذِبًا، فمَشِيئةُ الله للشفاعَةِ لا تكون إلا إذا وُجِد الشَّرطانِ.

وإذا سألَ سائلٌ: هل الرِّضَا للشافِعِ أم المشْفُوعِ؟

فالجوَاب: أن الرِّضَا للجَميعِ للشافِعِ والمشْفُوعِ إليه؛ لأنَّه لا يمكِنُ أن يُؤذَنَ للشَّافِعِ إلا بعدَ الرِّضا عنه، كما قالَ اللهُ تعالى.

قوله تعالى: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ [الإسراء:٥٧]، أين خَبَرُ أولئكَ؟ الخبرُ: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ﴾؛ يعني: هُمْ أنفُسُهُم يبْغُونَ الوسيلَةَ إلى اللهِ، فكيف تَتَخِذُونَهُم أنتم وسائلَ ووسائطَ تعْبُدونَهُم، إذا كانوا هم يَرْجونَ رحْمَةَ اللهِ، ويخافُونَ عذابَهُ، ويطلُبونَ الوسيلة، فكيف أنتم تَتَّخِذُونهم وسائل؟!

وَمِنْ تَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ: أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللهَ تعالى أَثْبَتَ لَهُ حَقًّا لَا يُشْرِكُهُ فِيهِ مَخْلُوقٌ؛ كَالْعِبَادَةِ[1] وَالتَّوَكُّلِ[2] .....

وإذا سأل سائلٌ: ما الفَرْقُ بين كشفِ الضُّرِّ وتحويلِهِ في الآيَةِ؟

فالجوَاب: كشْفُه بدونِ أن يتَحَوَّل إلى غيرِهِ، أما التحويلُ فيُحَولهُم زيد إلى عَمْرٍو، والكشف يرفَعُه نهائيًّا.

دعَا النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لـما وصَلَ المدينَةَ دعَا اللهَ تعالى أن ينقل حُمَّى المدينة إلى الجُحْفَةِ(١)، يصيرُ هذا تَحْويلًا، وإذا قلت: اللَّهُمَّ اشفِنِي. فهذا كشْفٌ.

[١] العبادَةُ لا تصْلُحُ لغَيرِ اللهِ ولو بـ«ثُمَّ»؛ يعني مثلًا: الأمورُ القَدَرِيَّةُ لا مانعَ أن تُشرِكَ مع الله غيرَهُ بحرفٍ يقْتَضِي التَّرتِيبَ: ما شاء الله، ثُمَّ شِئْتَ، لوْلا الله ثُمَّ أنتَ مثلًا، هذا لا بأسَ به، لكِنْ تقول: أعبدُ الله ثُمَّ أعْبُدُك؟! هذا لا يجوز.

[٢] قول النَّاس الآن: التوكُّل من العِبادَةِ، فقول النَّاس: أنا مُتوكِّلٌ على الله، ثُمَّ عليك، لكن التوكُّلَ عبادَةٌ كما قال المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ لأنَّ الله تَعالى قال: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود:١٢٣]، فالتوكُّل عبادَةٌ، لكن يجِبُ أن نعرفَ أن التوكُّلَ العِبادَةَ هو الَّذي يقْتَضِي الحُبَّ والتعظِيم، أو الذُّلَّ والخُشوعَ، هذا توكُّل العِبادَةِ الَّذي لا يجوزُ إلا لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأما التَّوَكُّلُ الَّذي هو الاعتمادُ المُطلَقُ ولو مع اعتقادِ المتَوكِّلِ أنه فوق المتوكَّلِ عليه فهذا يصْلُحُ لله ولغَيرِه، ولهذا فرَّقَ الله بين قولِهِ ﴿فَاعْبُدْهُ﴾ ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ فليس التوَكُّـل بجَمِيعِ أقسامِهِ أو على وجـهِ الإطـلاقِ من العبادَةِ؛ فالتوَكُّلُ الَّذي

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل المدينة، باب كراهية النبي ﷺ أن تعرى المدينة، رقم (١٨٨٩)، ومسلم: كتاب الحج، باب الترغيب في سكنى المدينة والصبر على لأوائها، رقم (١٣٧٦).

وَالخَوْفِ وَالخَشْيَةِ[١] وَالتَّقْوَى، كَمَا قَالَ تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ [الإسراء:٢٢].

هو مطلَقُ الاعتمادِ، هذا يصِحُّ للهِ ولغيرِهِ، ولهذا تقول: هذا وكيلٌ لي وأنا موكِّله وتوكَّلتُ عليه؛ يعني: اعتَمَدتُ، وتقول: فوَّضْتُ الأمر إلى فلان وتقول: أفوِّضُ أمرِي إلى الله؛ لأنَّ التوكُّل الَّذي هو العِبادَةُ هو ما يقْتَضِي الذُّلَّ والخضوعَ والتَّعْظِيمَ، لكن التَّوَكُّلَ الَّذي هو مُطْلَقُ الاعتمادِ ولو مع اعتِقَادِ الموكِّل أنه فوقَ رتْبَةِ المتوكِّلِ، هذا يجوزُ لغيرِ اللهِ.

[١] مثله أيضًا الخوفُ والخَشْيَةُ، الخوفُ أيضًا مُنقَسِمٌ ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:١٧٥]، الخوفُ يكونُ عبادَةً ويكونَ غَير عِبادةٍ، فخوْف الإنسانِ من المَخْلُوق لا نقول: إذا خِفْتَ من أحدٍ فهذا حَرام؛ لأنَّك عبَدْتَ غيرَ اللهِ؛ لأنَّ الخوفَ يكونُ من كلِّ ما يُخاف، لكنَّ خوْفَ العبادَةِ الَّذي يقْتَضِي الذُّلَّ والخُضوعَ هذا إلى اللهِ، هذا للهِ وحدَهُ، فلذَلِكَ تخَافُه فتُطِيعُ أمْرَهُ حُبًّا وتعْظيمًا.

تخافُ المِلِكَ أو القائدَ أو الضابطَ أو ما أشْبَه ذلِكَ وتفْعَلُ أمرَه، لكن لا محبَّةً وتعْظِيمًا إنما تَمَشِّيًا مع أمرِ الله تعالى بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩]، ولـهذا لو فَصَلَ هذا عن كونِهِ ضابِطًا أو كونه مُدِيرًا له، فلن تُطِيعَهُ؛ إذن الطاعَةُ ليست لذاتِه، ولكن لأمرِ الله تعالى بطاعَتِهِ.

فأنا عندما أُطِيعُ أمِيرِي مَثَلًا أو رَئيسِي أو مُدِيرِي أو ما أشبهَ ذَلِك، أو المدَرِّسَ، عندمَا أطيعُه فإنما أطيعُه لا من أجْلِه هو ولكن من أجْلِ أمرِ اللهِ: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩].

فتبَيَّنَ هنا أن طاعتَهُ إنـما هِي طاعَةٌ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، والخـوفُ منه ليس تقَـرُّبًا إليه،

.....

فهذه الفروقُ يجِبُ أن نَعْرِفَها حتى لا يلْتَبِسَ علينا الأمرُ، ونظن كلَّ شيءٍ منها يكون عبادَةً فلا يجوزُ.

وإذا سأل سائل: ما الفَرْقُ بين الخوفِ والخَشْيةِ؟

فالجوَاب: إن الخشْيةَ تكونُ من قُوَّة المخْشِي وعظَمتِه، والخوفُ يكون من ضَعْفِ الخائفِ، والخائفُ ضعِيف ليس قويًّا، فالخَشْيَةُ أعْلَى وأقْوَى.

لأنَّ اللهَ يقول: ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة:٤٤].

وإذا سأَلَ سائلٌ: هَل يجِبُ طاعَةُ وَلِيِّ الأمرِ العَاصِي؟

فالجوَاب: وَلِيُّ الأمرِ العَاصِي يجِبُ طاعَتُهُ ما لم يكُنْ كافِرًا، إن كفَرَ كُفْرًا صَرِيحًا عندنا فيه مِنَ اللهِ برهان لا نُطِيعُهُ.

وأما إذا كان يشْرَبُ الخمرَ، ويزْنِي، ويتلوَّط، ويَقْتُلُ النَّفْسَ بغيرِ الحقِّ فإنَّه يجب طاعتُه حتى لو ضربَكَ ضربًا، فيَجِبُ عليك أن تُطِيعَهُ.

ولو سأَلَ سائل: ألَا يترَتَّبُ على طاعتِهِمْ مع مَعصِيَتِهِمْ مفسَدة؟

فالجوَاب: ليس في طاعتِهِمْ مفْسَدَة؛ لأنَّك إذا نابذتَهُمْ حصَلَ ردُّ فِعْلٍ منهم عليك وعلى غيرك، هذه واحِدةٌ، ومجابهَتُهم لا تَزِيدُ الأمرَ إلا شِدَّةً.

وهل أفسدَ الأُمَّةَ الإسلامِيَّة إلا الخُروجُ على الأئمةِ والعِصْيانُ، الرَّسولُ ﷺ قَالَ: «اسْمَعْ وَأَطِعْ وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرَكَ وَأَخَذَ مَالَكَ»[1]. هذا لفظ الحديثِ الصحيح.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر، رقم (١٨٤٧).

وَقَالَ تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر:٢]، وَقَالَ تعالى: ﴿قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر:١١]، وَقَالَ تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ [الزمر:٦٤]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الزمر:٦٦][1].

أقول: ما ضَرَّ الأُمَّةَ إلا العِصْيانُ والتمَرُّد، هذا يتَمرَّد وهذا يتَمَرَّدُ ثم يزدَادُ الولاةُ شِدَّة عليه بسببِ ظُلْمِهِ ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام:١٢٩]، لكن لو أنهم اسْتَبْدَلُوا هذا بالنُّصْحِ، فربما يَخْجَلُ هؤُلاءِ الولاةِ المسلَّطُون ويمْتَنعونَ أو ربما يأتِيهِمْ ناصِحٌ بأسلُوبٍ هادِئٍ ويحصل الخيرُ.

[١] في هذا دَلِيلٌ على أن كُلَّ من أَمْرَ بالشِّركِ فهو جاهِلٌ ولو كان عالِمًا، وكل مَنْ أشركَ أيضًا فهو سَفِيهٌ ولو كان عاقِلًا، ومن يرْغَبُ عن مِلَّة إبراهيمَ إلا مَنْ سَفِه نفسَه، ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة:١٣].

فالَّذين يدْعُونَ أو يَصِفُونَ الغَربَ وغيرَ الغربِ ممن أُعطُوا عِلْمَ الكونِ بالعِلْمِ، وتجِدُه يُثنِي على هؤُلاءِ بالعلمِ أكثرَ مما يُثْنِي على علماءِ الشريعَةِ بالعِلْمِ، هذا في الحَقِيقَة يدُلُّ على جهلِهِ؛ لأنَّ العِلْم بطبائعِ الكَونِ هو كعِلْم البهائمِ بأن هذا العَلَف مُلائم لها فتأكُلُه وغيرُ مُلائمٍ فلا تأكُلُهُ، وهو عِلْم يُدْرِكُ أيُّ إنسانٍ يضَعُ بالَهُ لهذا الشَّيءِ يُدْرِكُه، لكن عِلْمَ الشريعَةِ الَّذي لا يتلقَّى إلا من الوَحْي لا يُدْركُه إلا مَنْ وهَبَه اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فهؤُلاءِ الَّذين يُعظِّمون هذا العلم إنما يُعظِّمونَهُ لجَهْلِهِمْ، وفي الحقيقةِ هو لا يحتاجُ إلى تعظيمٍ؛ لأنَّه كما أشرْتُ إنما هو عِلْمٌ بشيءٍ محْسُوسٍ يشتَرِكُ في عِلْمه حتى البهائم، أليس كذَلِك؟

وَكُلٌّ مِن الرُّسُلِ يَقُولُ لِقَوْمِهِ: ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف:٥٩].

وَقَدْ قَالَ تعالى فِي التَّوَكُّلِ: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة:٢٣]، ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران:١٢٢]، وَقَالَ: ﴿قُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر:٣٨].

وَقَالَ تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُواْ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ﴾ [التوبة:٥٩][١].

فالحاصلُ أن هذه لا ينْبَغِي أن تكونَ محطَّ المدْحِ، والعِلْمُ بما في الكَونِ أو عِلم طبيعَةِ الكونِ، هذا ليس بِعلمٍ في الحَقِيقَة هو عِلْمٌ إن استَعانَ به الإنسانُ على معرفة الخَالِق والاطلاعِ على حِكْمَته، فهذا يكونُ خَيْرًا، لكن ليس خَيْرًا ذاتيًّا، ولكنه خيرٌ لغيرِه، وأما إذا كان إنما ينْتَفِعُ به لمجَرَّدِ الدُّنْيا فهذا لا ينْفَعُه إلا في الدُّنيا وما لا ينْفَعُ إلا في الدُّنيا فكأنه ليسَ بشيءٍ.

ثم هذه المعلومات أيضًا لو أن أي واحدٍ من النَّاسِ عندَهُ تجْرِبَةٌ يستطيعُ أن يدْرِكَها، وهم في الحَقِيقَة ما سَبَقُوا بموهبة وهبَهُمُ اللهُ تعالى على وجه يُمدَحُونَ عليها إنما هي مَوهِبَةٌ صالحة لكلِّ إنسانٍ يستطيعُ أن يعملَ مثل هذه الأعمالِ.

[١] هذا الأصلُ يتَحَقَّقُ في أن العبادَةَ لا تكونُ إلا للهِ وحْدَهُ، وهذا توحِيدُ العبادَةِ، والأوَّلُ: توحيدُ الأسْماءِ والصِّفَاتِ، وتوحيدُ الأسْماءِ والصِّفَاتِ هُو من تَمامِ توحِيدِ الرُّبُوبيَّةِ، وإن كان أهلُ العِلْمِ يقُولونَ: التَّوْحِيدُ ثلاثَةُ أقسامٍ: توحيدُ الرُّبوبِيَّةِ، وتوحيدُ الأسْماءِ والصِّفَات، وتوحيدُ الأُلوهيَّةِ.

الآيات الَّتي ساقَها المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ منها ما يجْعَلُهُ الله تعالى لنفسِه خاصَّةً، ومنها

فَقَالَ فِي الْإِتْيَانِ: ﴿مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:٥٩]، وَقَالَ فِي التَّوَكُّلِ: ﴿وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ﴾ [التوبة:٥٩]، وَلَمْ يَقُلْ: وَرَسُولُهُ؛ لِأَنَّ الْإِتْيَانَ هُوَ: الْإِعْطَاءُ الشَّرْعِيُّ، وَذَلِكَ يَتَضَمَّنُ الْإِبَاحَةَ وَالْإِحْلَالَ الَّذِي بَلَّغَهُ الرَّسُولُ، فَإِنَّ الحَلَالَ مَا أَحَلَّهُ، وَالحَرَامَ مَا حَرَّمَهُ، وَالدِّينَ مَا شَرَعَهُ، قَالَ تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧][1].

وَأَمَّا الحَسْبُ فَهُوَ الْكَافِي، وَاللهُ وَحْدَهُ كَافٍ عَبْدَهُ كَمَا قَالَ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران:١٧٣]، فَهُوَ وَحْدَهُ حَسْبُهُمْ كُلُّهُمْ، .....

ما يجْعَلُهُ لنفْسِهِ ولرُسُله؛ فالطاعَةُ والإتيانُ والشَّرْعُ والعِلْم وما أشْبَه ذَلِك يكون للهِ وللرُّسُلِ، ولـهذا نحن نقول: الله ورسولُه أعلم، ويقول: ﴿ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ﴾ [التوبة:٥٩].

[١] ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:٥٩]، وهذا إتيانٌ شَرْعِيٌّ لا إتيانٌ قدَرِيٌّ، والإتيانُ الشَّرْعِيُّ يكونُ للرسولِ كما يكونُ لله، بل قد يكونُ لمن دُونَ الرَّسولِ ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [النور:٣٣]، ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ﴾ [النساء:٥]، وما أشبه ذَلِك.

المهم: أنَّ الأشياءَ التِي لا تصْلُحُ إلا للهِ لا يجوزُ أن يُشرَّك مع اللهِ فِيها أحَدٌ، لا على وجْهِ الاستِقْلالِ ولا على وجهِ التَّبَعِية، فلا يجوزُ أن أقولَ: اخشَ فلانًا خَشْيةَ العبادَةِ، ولا اخشَ الله واخشَ فلانًا، لا يجوزُ لا هذا ولا هذا.

والشَّيءُ الَّذي يكونُ للهِ ولغيرِهِ لا يُعدُّ تَشْرِيكا غير الله مَعه فِيه شِرْكًا؛ لأنَّه للهِ ولغَيرِهِ، مثلُ الطاعَةِ ﴿ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى﴾ [النساء:٥٩].

وَقَالَ تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الأنفال:٦٤][1]؛ أي: حَسْبُكَ وَحَسْبُ مَنِ اتَّبَعَكَ مِن الْمُؤْمِنِينَ هُوَ اللهُ، فَهُوَ كَافِيكُمْ كُلَّكُمْ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ: أَنَّ اللهَ وَالْمُؤْمِنِينَ حَسْبُك كَمَا يَظُنُّهُ بَعْضُ الغالِطِينَ؛ إذْ هُوَ وَحْدَهُ كَافٍ نَبِيَّهُ، وَهُوَ حَسْبُهُ لَيْسَ مَعَهُ مَنْ يَكُونُ هُوَ وَإِيَّاهُ حَسْبًا لِلرَّسُولِ، وَهَذَا فِي اللُّغَةِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَحَسْبُك وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ(١)[٢]

---

[١] قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الأنفال:٦٤]، المَعْنى: وحسْب مَن اتَّبَعَكَ، فليسَ مَعْطوفًا على اسمِ الله، فلَيْستِ الآيَةُ: حَسْبَكَ اللهُ وحسْبَكَ من اتَّبعكَ منَ المؤمنين، بل المَعْنى: حسْبُكَ الله وحسبُ من اتَّبَعَكَ.

وقد غلَطَ من قالَ: إن قولَهُ: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا﴾ معْطُوفَةٌ على لفْظِ الجَلالَةِ؛ لأنَّه إذا كان مَعْطُوفًا على لفظِ الجلالَةِ صارَ النَّبِيُّ ﷺ حسبُهُ اللهُ وحسْبُه من اتَّبَعَه، والمعْلومُ أن الحسبَ هُو الكافِي، وإذا قلنا: معطوفة على (الله)، صارَ من اتَّبَعَهُ من المؤمِنينَ أعلى مِنْه مَرْتَبَةً، وهذا لا يستَقِيمُ واستشهد المُؤلِّف بذلك بهذا البيت:

[٢] يعْني: حسبُكَ أنْتَ والضحاكُ جَميعًا وليس حسْبُكما السيفُ، فالآيَة على مِيزانِ هذا البيتِ؛ بمعْنَى أن هذا البيت بيتُ لُغَةٍ مشْهُورٍ والآيَة تَتَنَزَّلُ عليه، وليس المَعْنى أن المؤمنين حَسْبٌ له مع اللهِ أبدًا، هذا هو تَقْرِيرُ هذا الأصلِ، وهو أن العبادَة لا تكونُ إلا للهِ وحْدَه، أما الطاعَةُ فإنها تكونُ لله ولرُسلِهِ ولمن دُون الرُّسل، ﴿ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشۡرِكَ بِي مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٞ فَلَا تُطِعۡهُمَا﴾ [العنكبوت:٨]، وفي غير ذلكَ أطِعْهما، ولهذا يُوصَي الإنسانُ بطاعَةِ والَدِيهِ.

---

(١) انظر: أمالي القالي (٢/ ٢٦٢).